



## "إياتا" يثمن دعم الحكومات المالي للقطاع ويدعو البقية للامتنال

**جنيف 24 مارس -** أشاد الاتحاد الدولي للنقل الدولي "إياتا" بدور الحكومات حول العالم في تقديم التمويل لشركات الطيران، كما دعا غيرها من الحكومات بتقديم الدعم قبل تحقيق خسائر أكبر.

وقال ألكساندر دو جونيك، المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي: "تعمل شركات الطيران من كافة بقاع الأرض على مواجهة التحديات اليوم التي تواجهها، من بينها قيود السفر وانعدام الطلب على السفر، وأن الرحلات الجوية الحالية خالية تماماً من الركاب وتقتصر على الشحن".

ووصف دو جونيك الظروف الراهنة بنهاية عالم الطيران، ولا يوجد غير فرصة صغيرة للقطاع ألا وهي تقديم الحكومات الدعم المالي وإيقاف أزمات مالية محتملة.

ووفقاً لتقرير الاتحاد الذي صدر يوم أمس، فإن الإيرادات السنوية قد تخسر حوالي 252 مليار دولار، جراء التشديدات الكبيرة على السفر خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، أو ما يعادل 44% أقل بالمقارنة مع العام 2019، وأن هذه التوقعات فاقت ضعف التوقعات الصادرة عن الاتحاد في 5 مارس والتي أشارت إلى 113 مليار، حيث جرى وضع هذه التوقعات قبل وضع الدول لقيود السفر الجديدة.

وأضاف دو جونيك: "إن هذه التوقعات لم تكن لتحصل لولا التطورات الكبيرة التي شهدناها خلال الأيام القليلة والتي تؤثر بشكل كبير على شركات الطيران، ونؤكد دعمنا الكامل للإجراءات التي تتخذها الحكومات للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19، إلا أنه علينا إدراك أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة شركات الطيران بسرعة، وأن الفشل في تحقيق ذلك الآن قد ينجم عنه خسائر كبيرة تطول حتى لبعد انتهاء الأزمة. إن هنالك حوالي 2.7 مليون وظيفة ضمن شركات الطيران، وكل واحدة منها تدعم حوالي 24 وظيفة أخرى من سلسلة القيمة لقطاع السياحة والسفر".

وأشاد دو جونيك بجهود الحالية التي بادرت بها بعض الحكومات ودعا البقية للمبادرة بذلك أيضاً، إذ تحتاج شركات الطيران حوالي 200 مليار دولار للحفاظ على بقائها. مشيراً إلى بعض الأمثلة عن دعم الحكومات:

- استراليا: أعلنت عن تقديم حزمة مساعدات بقيمة 430 مليون دولار لتعويض استرجاع ثمن التذاكر وإعفاءات آجلة على ضرائب الوقود، ورسوم الأجواء الجوية للطيران الداخلي والإقليمي
- البرازيل: سمحت لشركات الطيران بتأجيل الدفعات المستحقة عن رسوم الأجواء الجوية ورسوم المطارات
- الصين: طرحت مجموعة من الإجراءات من بينها، تقليص رسوم الهبوط وركن الطائرات ورسوم الأجواء الجوية بالإضافة إلى توفير الدعم لشركات الطيران التي واصلت تسيير رحلاتها إلى الدولة.
- سلطنة مطار هونغ كونغ: قدمت وبدعم من الحكومة، حزمة من المساعدات بقيمة 206 مليون دولار لمجتمع المطار والتي شملت تسهيلات على رسوم المطار والأجواء الجوية وعدداً من الرخص وتخفيض الإيجارات لمزودي خدمات النقل الجوي.



- نيوزيلندا: قدمت الحكومة تسهيلات على القروض بقيمة 580 مليون دولار للناقلات الوطنية إلى جانب حزمة من المساعدات بقيمة 386 مليون دولار لقطاع النقل الجوي
- النرويج: وفرت الحكومة قروض مشروطة لقطاع النقل الجوي بقيمة 533 مليون دولار
- قطر: أصدرت وزارة المالية القطرية بياناً بالدعم الكامل للناقل الوطني
- سنغافورة: أصدرت حزمة مساعدات بقيمة 82 مليون تشمل تخفيضات على رسوم المطار، ومساعدة عملاء المناولة الأرضية وتخفيضات على الإيجارات في مطار شانغي
- السويد والدنمارك: وفرت الحكومة قروض مشروطة للناقل الوطني بقيمة 300 مليون دولار

وإلى جانب ذلك، من المتوقع أن يقدم كل من البنك المركزي الأوروبي والكونغرس الأمريكي إجراءات جديدة ومهمة لمساعدة شركات الطيران ضمن اختصاصها، وكجزء من مجموعة من الحزم الكبيرة التي أصدرتها لدعم الاقتصاد.

ونوه دو جونيك: "تشير هذه الخطوات إلى أن الدول تعترف بالدور المحوري لقطاع الطيران في العصر الحديث، إلا أن الكثير منها لم تتخذ حتى اللحظة أي خطوات لحماية هذا القطاع، إذ تعد شركات الطيران إحدى المحركات الأساسية لاقتصادات الدول وتأمين الوظائف لسكانها، حيث تواصل الشركات على الرغم من شبه انعدام نقل الركاب إلى مواصلة جهودها في عمليات الشحن بما يحافظ على استمرارية الاقتصاد وتوفير البضائع بقدر المستطاع، وإن قدرة شركات الطيران على أن تكون حافزاً للنشاط الاقتصادي ستكون لاعباً رئيسياً في إصلاح الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن أزمة فيروس كورونا COVID-19.

ويدعو الاتحاد الدولي للنقل الجوي إلى:

1. دعم مالي مباشر لشركات نقل المسافرين والشحن جواً للتعويض عن تدني الإيرادات والسيولة الناجمة عن فيروس كورونا
2. توفير القروض وضمانات القروض ودعم سوق سندات الشركات من قبل الحكومات والبنوك المركزية، حيث يعد سوق السندات مصدراً رئيسياً للتمويل، ولكن يتعين على الحكومات توسيع نطاق أهلية سندات الشركات للحصول على دعم البنك المركزي وضمانها لتوفير إمكانية الوصول إلى مجموعة أوسع من الشركات
3. الإعفاءات الضريبية: عبر خفض ضرائب الرواتب المدفوعة حتى الآن في عام 2020 و/ أو تمديد شروط الدفع لبقية عام 2020، إلى جانب الإعفاء المؤقت من ضرائب التذاكر والرسوم الأخرى التي تفرضها الحكومة.

-الاتحاد الدولي للنقل الجوي-